

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على اتفاق منحة يابانية بـمبلغ ٣٥ مليون ين ياباني للمساهمة في تمويل دراسة تقييم البيئة لمشروع التنمية الزراعية بشمال سيناء
بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
الموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٩٠/١١/٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرد :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق منحة يابانية بـمبلغ ٣٥ مليون ين ياباني للمساهمة في تمويل دراسة تقييم البيئة لمشروع التنمية الزراعية بشمال سيناء بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٩٠/١١/٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ رجب سنة ١٤١١ هـ (٩ فبراير سنة ١٩٩١ م) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٩ شعبان سنة ١٤١١
الموافق ٢٤ فبراير سنة ١٩٩١ م .

اتفاق منحة يابانية

مشروع التنمية الزراعية لشمال سيناء

بين

جمهورية مصر العربية

و

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

كمديير لأموال المنحة المقدمة من الحكومة اليابانية

بتاريخ ١٩٩٠/١١/٦

اتفاق منحة يابانية

اتفاق مُؤرخ ١١/٦/١٩٩٠ بين حُكْمَة جمهوريَّة مصر العَرِبيَّة (المُستفِيد) والبنك الدولي لإنشاء والتعمير (البنك) كقائم بالإدارة (المُسديِّر) لأموال المنحة المقدمة من حُكْمَة اليابان (اليابان) .

حيث أنَّ :

(أ) طبقاً لخطاب الاتفاق المُؤرخ ٣/٦/١٩٨٧ بين اليابان والبنك ، قد طلب اليابان من البنك الذي وافق بدوره على إدارة أموال المنحة المتاحة من اليابان لتمويل بعض البرامج والمشروعات المدعومة بواسطته طبقاً لشروط الاتفاق .

(ب) طلب المستفيد من اليابان إلى وافقت على إتاحة منحة (المنحة) من أموال المنحة المذكورة لتمويل تكاليف المعونة الفنية الواردة بالجدول ١ من هذا الاتفاق (المعونة الفنية) طبقاً للشروط والأحكام الواردة فيما بعد .

(ج) طلب المستفيد من البنك تنفيذ المساعدة الفنية .

(د) وافق البنك على تقديم المساعدة الفنية طبقاً للشروط والأحكام الواردة فيما بعد .

بناءً على ذلك وبموجب هذا الاتفاق يوافق الطرفان على ما يلي :

(المادة ١)

تعريف ، وشروط المساعدة الفنية

بند ١ - ١

تم تنفيذ المعونة الفنية بواسطة استشاريين (الاستشاريين) ويشمل هؤلاء - على قدر الإمكان - استشاريين ذوي خبرة في مجالات تقييم البيئة ، بما في ذلك إدارة نوعية المياه ، الحياة البحريَّة ، الطيور المهاجرة والآثار .

بند ١ - ٢

كما هو مستخدم في هذا الاتفاق ، فإن مصطلحات «ين» و «لا» تعني عملية اليابان ، ومصطلح «الاستشاريين» يتضمن الاستشاريين الفرديين كما يشمل أي مكتب الاستشاري يوفر أي من الخبراء الوارد ذكرهم في بند ١ - ١ .

بنك ١ - ٣ :

من المتظر أن يبدأ الاستشاريون خدماتهم في ١ أبريل ١٩٩٠ على أن يكون إجمالي الخدمات المقدمة خلال الفترة من ذلك التاريخ حتى ٣١ مارس ١٩٩١ (٢٥) رجل/شهر.

(المادة ٢)

مسؤوليات المدير

بنك ٢ - ١ :

سيقوم المدير بتقديم جهود معقولة لضمان خدمات الاستشاريين .

بنك ٢ - ٢ :

يعمل المدير على استخدام المنحة في تمويل النفقات التالية المتعلقة بتقديم خدمات الاستشاريين :

- (أ) مكاتب يومية وحوافز أخرى .
- (ب) نفقات السفر المحلية والخارجية .
- (ج) مصاريف ثانية تتضمن الاتصالات والتقارير التي يتحملها الاستشاريون بعملة أجنبية ومحليّة لتقديم خدماتهم .

بنك ٢ - ٣ :

لاتعدى قيمة المنحة المقدمة من اليابان لمساعدة الفنية وفقاً لبنك ٢ - ٢ ما يعادل نسبة وثلاثون مليون ين (Yen 35,000,000) .

بنك ٢ - ٤ :

يقوم المدير باختيار وتعيين الاستشاريين والإشراف عليهم طبقاً لإجراءات المدير المتبعة .

(المادة ٣)

مسؤوليات المستفيد

بنك ٣ - ١ :

يقوم المستفيد بالتعاون مع المدير والاستشاريين بإصدار تعليماتهم لممثليه وكلائهم ومسئوليته لضمان سرعة وكفاءة وفعالية المعونة الفنية .

بنده ٣ - ٣

يقوم المستفيد بالآتي :

(ا) اتخاذ الإجراءات الازمة لسرعة استخراج تأشيرات الدخول والخروج وتصريحات الإقامة والعمل وذلك بجميع الاستشاريين المعينين لمعونة الفنية ولذويهم (دون المواطنين أو الدائمين بأراضي المستفيد) وكذلك معدات التحويل والسفر التي تطابقها الإقامة وذلك طوال فترة المعونة الفنية .

(ب) تسهيل الأفراج الجمركي عن أية معدات أو أدوات أو إمدادات لازمة لمعونة الفنية وكذلك عن المقتنيات الشخصية للمستشارين المعينين لمعونة الفنية (دون المواطنين أو المقيمين المستديرين بأراضي المستفيد) وأيضاً مقتنيات ذويهم .

(ج) السماح للمستشارين بإدخال وسحب عملات أجنبية إلى ومن بلاد المستفيد في حدود مبالغ محدودة وذلك لأغراض المعونة الفنية .

(د) السماح للمستشارين المختصين بالمساعدة الفنية (دون المواطنين والمقيمين الدائمين بأراضي المستفيد) بإدخال وسحب إلى ومن بلاد المستفيد عملات أجنبية في حدود استعمالهم الشخصي .

(هـ) إعفاء استشاري المعونة الفنية من دفع أي ضرائب أو جمارك أو رسوم أو جبايات تفرضها القوانين واللوائح القائمة ببلاد المستفيد وذلك عن :

- ١ - أية مستحقات مدفوعة للمستشارين وأمثالهم (دون المواطنين والمقيمين الدائمين بأراضي المستفيد) مقابل إنجازات خدمات المعونة الفنية .

- ٢ - أية معدات أو أدوات أو إمدادات تم إدخالها لأراضي المستفيد بمعرفة المستشارين لإنجاز أعمال المساعدة الفنية والتي يتم سحبها بعد إنجاز تلك الأعمال .

- ٣ - أية معدات أو أدوات أو إمدادات يتم إدخالها لأراضي المستفيد بواسطة المستشارين لأغراض المعونة الفنية والتي تكون أنتهكت أو أضررت ملكاً للمستفيد .

٤ - أية ممتلكات أدخلها الاستشاريون أو أمثالهم أو ذويهم إلى بلاد المستفيد (دون المواطنين والمقيمين الدائمين بالأراضي) بغرض الاستعمال الشخصي والتي استهلكت أو التي يتم إخراجها من بلاد المستفيد عند مغادرتهم لهذه البلاد على أن يقوم الاستشاريون وأمثالهم وذويهم باتباع الإجراءات الجمركية المتبعة عند استيراد ممتلكات داخل بلاد المستفيد .

بند ٣ - ٣ :

يكون المستفيد هو المسئول عن أية مطالبات من طرف ثالث - الناشئة عن أو الناتجة من المعونة الفنية - ضد المدير ويقوم المستفيد بتعويض المدير عن أية مصرفات أو مطالبات أو خسائر أو مسئوليات الناشئة أو الناتجة عن أية تصرفات أو إهمال مرتبطة بالمعونة الفنية .

بند ٣ - ٤ :

ينتفع المستفيد للمستشارين - دون مقابل - فريق مقابل يتم اختيارهم بمعرفة المستفيد وبمشورة المدير والاستشاريين كما يكون مطالبًا للمساعدة حتى تنفيذ المعونة الفنية .

(المادة ٤)

تقديرات وموضوعات أخرى

بند ٤ - ١ :

يقوم المستفيد والمدير من حين إلى آخر وبناء على طلب أى من الطرفين بتبادل وجهات النظر بخصوص المعونة الفنية وبالتشاور بشأن التقارير التي يعدها الاستشاريون وتطبيق التوصيات الواردة بها .

بند ٤ - ٢ :

يجوز للمدير استخدام أية تقارير أعدها الاستشاريون لأى غرض يراه المدير ملائماً على ألا يتم نشر هذه التقارير إلا بناء على موافقة المستفيد والمدير .

(المادة ٥)

تاريخ السريان ، التوقف والانتهاء

بند ٥ - ١ :

يصبح هذا الاتفاق سارياً عند تنفيذه من قبل طرفيه .

بند ٥ - ٤ :

يجوز للمستفيد أن يطلب كتابه من المدير في أي وقت بأن ينهى المعونة الفنية بغض النظر عن قيام المستفيد بهذا الطلب فإذا أنه يجوز للمدير أن يتوقف في أي وقت أو بعد استشارة المستفيد ويقوم بإنهاء المعونة الفنية في حالة نشوء ظروف يرى المدير أنها تدخل أو تهدد بالتدخل في التطبيقات الناتجة للمعونة الفنية ، إنجاز أغراضها أو تنفيذ المعونة وفقاً لشروط وأحكام هذا الاتفاق .

بند ٥ - ٣ :

في حالة توقيف أو إنهاء المعونة الفنية يقوم المستفيد والمدير بالتشاور فيما بينهما بخصوص أي خطوات قالية يكون من الضروري أو المستحب إنجازها .

بند ٥ - ٤ :

ليس المدير وكلا أو أميناً للمستفيد ولن يكون له ارتباطاً قضائياً بالمستفيد وليس للمستفيد حق في أي جزء من المنحة لا يصر فيها المدير طبقاً لهذا الاتفاق .

(المادة ٦)

التمثيل

بنك ٦ - ١ :

١ - الموظفون المسؤولون عن تنفيذ هذا الاتفاق هم :

عن المستفيد :

وزارة التعاون الدولي

قطاع التمويل الدولي

شارع عدلى

القاهرة

العنوان البرقى

وزارة التعاون الدولي

القاهرة

عن المدير

البنك الدولى لإنشاء و التعمير

١٨١٨ ش

٢٠٤٣٣

واشنطن

العنوان البرقى

تلكس

Intbafrad

Washington D.C

(TRT) 197688

(RCA) 248423

(WUI) 64145

(FTCC) 82987

وإشهاداً على ما تقدم ، قام طرف هذا الاتفاق ، عن طريق ممثليه المفوضين قانوناً بالتوقيع باسمهما على هذا الاتفاق في مقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية في اليوم والسنة المدونين في صدد هذا الاتفاق .

عن	عن
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	جمهورية مصر العربية
كمدير للنحوة	وكيل أول وزارة التعاون الدولي
الممثل المعتمد	د. عرفان شافعى
	الممثل المعتمد

جدول

وصف المعونة الفنية

الأهداف من المعونة الفنية هو مساعدة المستفيد في إعداد تقييم البيئة لمشروع التنمية الزراعية لشمال سيناء . وتقدير التأثير المحتمل للمشروع وتقديم المعايير فيها يتعلق ببحيرة البردويل . والتأثيرات المحتملة على المياه الجوفية . والتأثيرات الصحية . وتدبير الأسمدة والمبيدات الحشرية ، وتوطين السكان ، وتأثيره على الواقع التاريخية .

وزارة الخارجية

قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٢/٩ ، بشأن الموافقة على اتفاق منحة يابانية بمبلغ ٣٥ مليون ين ياباني للمساهمة في تمويل دراسة تقييم البيئة لمشروع التنمية الزراعية الشهال سينا، بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٩٠/١١/٦ ،

وعلی موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٤ ،

وعلی تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧ ،

كتورو :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق منحة يابانية بمبلغ ٣٥ مليون ين ياباني للمساهمة في تمويل دراسة تقييم البيئة لمشروع التنمية الزراعية الشهال سينا، بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٩٠/١١/٦ ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/٢/٢٧

مصدر بتاريخ ١٩٩١/٣/٧

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد